

Distr.: General
7 December 2015
Arabic
Original: English

التقرير التاسع المقدم للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مُقدَّم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييما لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير التاسع التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري الثامن (S/2015/467) في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثانيا - التطورات

٢ - بلغ إجمالي التعويضات التي سدَّدها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى الآن ٤٧,٨ بليون دولار، وبذلك بقي مبلغ يناهز ٤,٦ بلايين دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة المتبقّية الأخيرة.

٣ - وعلى نحو ما ورد في تقريريّ السابقين، واستجابة لطلب من حكومة العراق تأجيل سداد المبلغ المتبقي وقدره ٤,٦ بلايين دولار، أعرب مجلس إدارة اللجنة عن تضامنه مع العراق، واتخذ القرار ٢٧٢ (٢٠١٤) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي أرجأ بموجبه إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تنفيذ الشرط القاضي بأن يودع العراق في صندوق التعويضات نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من جميع مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي ونسبة ٥ في المائة من قيمة جميع المدفوعات غير النقدية للنفط




والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسددة إلى مقدمي الخدمات. وحظي القرار بتأييد حكومة الكويت.

٤ - وفي الدورة الثامنة لمجلس الإدارة المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظر المجلس في طلب مقدم من حكومة العراق بتأجيل متطلبات إيداع العراق للأموال المستحقة لمدة سنة إضافية. وقام المجلس، تسليما منه باستمرار الظروف الأمنية البالغة الصعوبة في العراق منذ اتخاذه القرار ٢٧٢ (٢٠١٤)، باتخاذ القرار ٢٧٣ (٢٠١٥) الذي وافق بموجبه على تأجيل متطلبات الإيداع سنة إضافية. وباتخاذ القرار، رحب المجلس بتأييد حكومة الكويت لطلب العراق ولاحظ مع التقدير التزام العراق بالامتثال لالتزاماته. وشدد المجلس أيضا على أنه من المهم بالنسبة للعراق إكمال سداد التعويضات المستحقة في الوقت المحدد وإنهاء ولاية اللجنة.

٥ - ومن المقرر أن تستأنف حكومة العراق الإيداع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كذلك من المقرر أن يُستأنف في عام ٢٠١٧ سداد المبالغ المستحقة وفقا للآلية المبينة في قرار مجلس الإدارة ٢٦٧ (٢٠٠٩).

٦ - وفي الختام، أرحب بالقرار الأخير الذي اتخذه مجلس الإدارة وأسلم بتأييد حكومة الكويت لطلب العراق. وأود أن أكرر ما عبّر عنه المجلس وأن أؤكد أهمية استكمال سداد التعويضات المستحقة في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أعرب عن تضامني مع حكومة العراق وشعبه.